إصرار الحكومة والتزام المواطن كفيلان بإنجاح الخطة الأمنية

أبو حيدر المولى - بغداد

يبدو ان خطة امن بغداد التي اكتملت مقومات تنفيذها لا تتشابه مع الخطط السابقة والتي تم الاستعانة بها لاحلال الامن في بغداد، ومع ان ايا من المسؤولين لم يصرح بتفاصيل الخطة الا انه من المتوقع ان تلك الخطة ستكون عبارة عن عملية سياسية اقتصادية اجتماعية عسكرية شاملة. وقد يكون للستراتيجية الاميركية الجديدة مساهمة فعالة في سير وانجاح هذه الخطة بالتعاون مع الجهد الوطني العراقي. لقد كان للتكتم الشديد الذي احاط بكل جوانبها أثر مطمئن بأن النجاح سيكون حليفها حيث ان الجميع اناطة الدور "دور حماية البلد وتوفير الأمن" بالدولة فقط وجعل السلاح بيد الأجهزة الحكومية حصرا. وذلك ان مظاهر حمل الاسلحة من قبل مجموعات لا علاقة لها بالاجهزة الامنية داخل المدن ظاهرة خطرة وتولد المزيد من العنف والعنف المضاد. وهي "اضافة لكل ما تقدم" ظاهرة غير حضارية لم تعد مألوفة في المجتمعات المتمدنة خاصة والعراق وشعبه يسيران بخطى حثيثة نحو الرقي في سبيل تحقيق نظام ديمقراطي تعددي.

يجب إناطة دور حماية البلد وتوفير الأمن والاستقرار بالحكومة فقط وجعل السلاح بيد الأجهزة المختصة حصرا

ان التزام الجماعات المسلحة بالقاء السلاح والاحتكام الى منطق العقل والحوار الصريح البناء يعطي زخما مضاعفا للحكومة الوطنية لتوفير الامن والاستقرار حيث ان الاجهزة الامنية قادرة على بسط الأمن اذا ما حصر الملف بيدها ولم تضطر للتصادم مع ابناء شعبها بضرورة التخلي عن السلاح. فالرسائل التي بعثت بها الحكومة الوطنية الى كل الجهات التي تحمل السلاح دون ترخيص كانت تأكيد واضح على ضرورة التخلي عن تلك الأسلحة والالتزام بتنفيذ اوامر القوات المتواجدة في مناطقهم. والتعاون مع تلك القوات في سبيل الوصول الى اوكار الجريمة وتنظيف العراق من شرائم الارهاب التي عاثت فسادا في هذا البلد الآمن. وهذا بحد ذاته سيفرز الزمر الارهابية بحيث تصبح مكشوفة وظاهرة كونها الجهة الوحيدة التي تحمل السلاح وبالتالي يتم مطاردتها شعبيا ورسميا، فتعاون المواطن العراقي "ومهما كان بسيطا ومحدودا" سيضيف اسنادا ويشكل عوامل مساعدة لتحسين الأوضاع الأمنية إذ سيوفر الكثير من الوقت والجهد الذي تبذله الجهات الأمنية في الاهتداء الى اوكار الارهاب وتفكيكها في ضربات استباقية قبل شروعها في تنفيذ مخططاتها الاجرامية التي الحقت الخراب والدمار بشعبنا وعراقنا طيلة السنوات الثلاث وما زالت موغلة في نهجها الاجرامي الخبيث المدعوم من قوى الشر والضلالة في الداخل والخارج.

التزام الجماعات المسلحة بإلقاء السلاح سيفرز الزمر الإرهابية ويجعلها مكشوفة للعيان كونها ستظل الجهة الوحيدة التي تحمل السلاح

من الطبيعي ان الخطة الأمنية الجديدة ستنفذ بأوامر مشددة ودون تساهل مع أي ظاهرة تسلح خاصة في بغداد وضواحيها، فحمل السلاح في المرحلة المقبلة لا يعني سوى الارهاب! فالصرامة والحزم صارت امرا لازما وواجبا وطنيا وشرعيا واجتماعيا بعدما تمادى المتاجرون بدماء العراقيين مستفيدين من فسحة الحرية واساليب التساهل واختلاط الاوراق. وحتى تؤتي هذه الخطة الامل ثمارها لا بد من تطبيق كل ما من شأنه التضييق على الارهابيين وادواتهم وقنوات تمويلهم وخاصة التنفيذ الفعلي لقانون مكافحة الارهاب ومعالجة مناطق التوتر التي تحولت الى بؤر للشر وحاضنات للارهاب، وملاذات امنة لتجار الجريمة المنظمة التي يصدرها اعداء العراق لذبح شعبه وتخريب بناه التحتية.

وما دام الاشقاء العرب في اكثر العواصم العربية وخاصة المملكة العربية السعودية ومصر ودول الخليج والمملكة الاردنية الهاشمية وغيرها، ما داموا يدعمون الستراتيجية الاميركية الجديدة التي أعلنها الرئيس جورج بوش لعلاج الوضع في العراق والتي تلتقي جملة وتفصيلا مع الخطة الأمنية للحكومة العراقية، فعليه ومن باب الاولى ان يتعاون العرب ويهبوا مساندين وداعمين لاحلال الامن والاستقرار في العراق حيث سينعكس استقراره على المنطقة العربية بأسرها. عليه فأن الاصرار على تنفيذ الخطة الأمنية الجديدة وهي بحق خطة فرض القانون ستكون الحل الأمثل طالما قررت الحكومة الوطنية الممثلة لكل الحركات السياسية المؤتلفة تحت قبة البرلمان الضرب بحزم والتصدي بشجاعة لكل زمر الارهاب ومن يقف وراءها من التكفيريين والصداميين. ولا شك ان حصر السلاح بيد الدولة صار مطلبا قانونيا وشرعيا واخلاقيا كون الحكومة هي المسؤول الاول عن توفير الأمن للمواطنين.

وها هي الشرائم الارهابية توسع هجماتها الحقودة قاصدة الحاق اكبر الأذى وقتل اكثر الأعداد قبل الشروع بالخطوة الاولى لتنفيذ الخطة الأمنية. ان ما يجعلنا "ومعنا كل اشراف العراق والعالم" نصّر ونلح على تطبيق الخطة الامنية هو هذه الدماء التي نزفت وما زالت مستمرة منذ اكثر من ثلاث سنوات من ابرياء الوطن وفقرائه وهذه الأعداد من الضحايا والتي بلغت "٣٤٤٥٢ شهيدا" واكثر من "٣٦٠٠٠ جريح" حسب تقارير واحصاءات مكتب حقوق الانسان في العراق والتي يسعى الارهابيون الى مضاعفتها ويندفعون جادين في عرقلة عملية بناء العراق ونظامه الجديد. ونجاح الخطة الأمنية الجديدة ان شاء الله سيخيب امال الارهابيين ومن يقف من ورائهم، ويجعل اعداء العراق يقنطون يائسين ويفكرون في اعادة حساباتهم بالتعامل الجدي الواضح مع العراق الجديد ونظامه الديمقراطي الحر.

دور المواطن، مهما كان بسيطا ومحدودا، سيضيف إسنادا ودعما للخطة الأمنية الجديدة

الموازنة الانفجارية.. هل وازنت بين تضحيات المواطن واستحقاقاته؟

حميد الموسوي - بغداد

بعدما تم الإعلان عن ميزانية الدولة للعام ٢٠٠٧ وتمت مناقشاتها تحت قبة البرلمان العراقي وأقرت بصورة نهائية هل سيستبشر المواطن المرهق خيرا؟!، أليس من حقه ان يلتقط أنفاسه المتعبة بعد هذا الجري المتواصل وراء المجهول في فضاء مزروع بالعبوات والأسلاك الشائكة ومحفوف بالمخفقات والأحزمة الناسفة ومشحون بالأزمات والعوز والفاقة، ومثقل بالبطالة ونقص حاد في الغذاء والدواء والمحروقات؟.

الميزانية العامة المعلنة لهذا العام بلغت "٤١ مليار دولار" وهذا الرقم يمثل أعلى موازنة من تأريخ العراق الاقتصادي- برغم قلة الصادرات النفطية بسبب الإضطراب الأمني والعمليات الإرهابية التي طالت شبكات وأنابيب التصدير وما رافق عمليات التصدير من فساد مالي وإداري، وبرغم ضعف وقلة الإيرادات المالية الاخرى المتمثلة بالضرائب والرسوم الكمركية وغيرها. وهذا يبشر بمستقبل اقتصادي زاهر وعطاء وفير حال استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية ان شاء الله.

المعروف والمعلن من قبل كافة المستويات الرسمية ان الحكومة الحالية اهتمت بمسألة الخدمات العامة حيث خصصت نسبة تكاد تكون الأعلى من بين التخصيصات الاخرى- للخدمات- وهذه النسبة ستغطي كافة أو معظم احتياجات المواطنين بحيث أغلقت الباب بوجه معاذير المسؤولين المتذرعين بحجة قلة التخصيصات عند فشلهم في عملهم أو عند انخفاض مستوى الأداء في مؤسساتهم والخدمية منها خاصة.

مشكلة الخدمات في العراق صارت من أعقد وأعسر المشاكل وبكل جنباتها الصحية، التعليمية، البلدية، النقل والاتصالات وغيرها فبالإضافة لكونها ورثت اهمالا متعمدا في الحقبة السابقة- حين اتجهت آلة الحكومات السابقة للحروب وصناعة الأسلحة وتبذير الأموال على حماية السلطة وملذاتها حين صار المواطن يتعامل بـ "غرامات" السكر والشاي والطحين وغيرها من المواد الحياتية المعيشية الرئيسية وحين حرم من أبسط مقومات العيش الكريم وصار يحلم باقتناء "قميص أو حذاء جديد" وبعدما يئس من امتلاك مدفأة أو براد وقنط من شراء سيارة أي أي سلعة منزلية وبسبب الحصار المتفق عليه الذي طال الشرائح الفقيرة الواسعة وزادها بؤسا وفاقة دون ان ينال من السلطة وحاشيتها وعشيرتها ومحافظتها، ودون ان يمس المترفين الذين ازدادوا وزادوه رهقا. وصار ذلك الحصار شماعة يعلق عليه المسؤولون تقصيرهم وفشلهم في اداء أية خدمة، وجعلوه حجة يسكتون بها الناس المطالبين بغذاء أو دواء أو حاجة. بالإضافة لهذا الموروث المتدني الذي ورثته كل مفاصل الدولة وفي مقدمتها الخدمات العامة فقد استهدفتها أعمال التخريب والدمار الارهابية منذ سقوط السلطة السابقة في ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ والى يومنا هذا حيث طالت جرائم المخربين شبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي، والمستشفيات والجامعات والمدارس وناقلات وشاحنات المواد الطبية والغذائية وأحرقت ودمرت كل ما وصلت اليه أيديهم الملطخة بدماء العراقيين فذبحت حتى عمال النظافة وناقلي النفايات.

ان المواطن العراقي المرهق استبشر خيرا بسقوط السلطة السابقة وزوال مسببات الحصار وتداعياته وأمل وتوقع من المسؤولين القادمين من رحم معاناته مستوى من العيش الرغيد لا يقل شأنا عن المستوى الذي يتمتع به المواطن في دول الخليج بل وأكثر من ذلك بفضل موارد الخير العميم المتمثلة بثرواته النفطية الغزيرة ومعادنه الثمينة وأرضه الخصبة ومياهه العذبة وخبراته وطاقاته الخلاقة، هذا المواطن أصيب بخيبة الأمل واحبطت كل توقعاته وأمانيه حين رأى الأمور تسير به نحو الأسوأ والخدمات نحو الأردأ مستسلما لصبره الأزلي ولا يملك الا ان يقول "ما أشبه الليلة بالبارحة" وهو ينظر الى ثرواته المنهوبة جهارا نهارا على أيدي مفسدين ورثوا الفساد وخيانة الأمانة عن أسيادهم أيام كانوا أدواتهم التنفيذية في مختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية واستمروا بإدارة تلك المؤسسات بنفس العقلية السابقة وعلى نفس نهج اللصوصية وخيانة الأمانة والافساد في المال العام. وحاولوا- ونجحوا في مجالات واسعة- في اغواء الكثيرين من المسؤولين الجدد واسقاطهم في شبكات الفساد الاداري والمالي.

لكن فترة طويلة متمثلة بما يقرب من الأربع سنوات كانت كافية لتطهير أجهزة الدولة ومؤسسات الحكومة من المفسدين والسيئين والعابثين والمخربين، وكافية لاصلاح النظام الإداري والمالي إذا ما توفرت النوايا المخلصة واسندت بعمل جاد لتغيير ما خربته الحقبة السابقة وتصحيح كافة الأوضاع وتقويم ما اعوج منها وتقديم الأفضل وعلى جميع المستويات. غير ان تلك الشهور والسنين مرت- وبكل أسف ومرارة- دون ان يلحظ المواطن المكدود تغيرا واضحا في التردي المستمر في قضية أو معضلة الخدمات خاصة ومشكلة ومصيبة الحالة المعيشية عامة!، وفي جميع محافظات العراق بما فيها المحافظات التي تشهد أوضاعا أمنية مستقرة- اذا كانت ذريعة البعض ان تدهور الأوضاع الأمنية يحول دون إقامة المشاريع وتحسين الظروف الصحية والخدمية والمعيشية في هذه المحافظة أو تلك- ناهيك عن ضخامة الأموال المخصصة لكل محافظة من المحافظات قياسا بالعهود السابقة. إذ ما تزال المستشفيات تعاني من نقص شديد في الأدوية والأجهزة الطبية والكفاءات الطبية والاهمال الشديد لبناياتها ومستلزماتها. وما تزال الجامعات والمدارس تعاني نفس الاهمال والذي شمل قطاع التعليم بكافة مؤسساته، أما قطاع الماء والكهرباء والصرف الصحي والطرق والنقل والاتصالات فقد نالها الحظ الأوفر من التردي والاهمال. وأما البطاقة التموينية ففي طريقها الى الانقراض بعدما تضاءلت أكثر مفرداتها وغابت المفردات الاخرى!.

ولسنا بصدد تعداد الاخفاقات، واحصاء الأخطاء والهفوات والتلكؤات وخاصة في مجال الخدمات. لكن وجود حكومة وطنية دائمة وتحت يدها هذه الميزانية المباركة يجعلنا نتفاءل ونتوقع أنجع الحلول لما تراكم من مشاكل وأزمات. وإذا كان للحكومات المؤقتة التي اعقبت سقوط السلطة معاذيرها بسبب قصر عمرها وانهماكها بتداعيات الحدث، وقلة مواردها المالية فلا عذر بعد اليوم لأي مسؤول في الحكومة ازاء أي اخفاق أو فشل أو تقصير. وان الحكومة ستكون أمام مسؤولياتها واعتبارا من مطلع هذا العام ستوضع موضع حساب واستجواب أمام شعبها وممثليه في البرلمان حيال أي تقصير أو اهمال لمصالح واحتياجات المواطن الحياتية الأساسية وعلى رأسها توفير الغذاء والدواء والمحروقات والخدمات وفرص العمل خاصة وان هذه الحكومة قد ألزمت نفسها ببرنامج عمل وتعهدت امام شعبها بتنفيذه . وبالتأكيد فان نجاحها سيعطيها زخما ودعما واسنادا منقطع النظير من كافة شرائح المجتمع ويمنحها الثقة العالية للمراحل الآتية.

الحركة الديمقراطية الآشورية والموقف من الظرف الراهن

عصام حازم - بغداد

دأبت الحركة الديمقراطية الآشورية منذ إقامة النظام السياسي الجديد في العراق على أخذ دورها الطبيعي والفاعل في العملية السياسية وبذل أقصى الجهود لنيل الحقوق الكاملة للشعب الكلدوآشوري ولترسيخ الوحدة الوطنية ودعائم الديمقراطية والحريات الأساسية وحقوق الانسان التي حرم منها العراق لعقود عديدة.

ومن الطبيعي في ظل غياب نصف قرن عن الممارسات الديمقراطية والتمتع بالحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ان تبرز على المسرح السياسي بعد سقوط الدكتاتورية ثمة خلافات وتقاطعات بين الفصائل السياسية سواء تلك التي في سدة الحكم أو خارجها.

ولكن وبعد إقرار الزعامات الوطنية بضرورة اعتماد مبدأ الشراكة في تقاسم السلطة وتوزيع المسؤوليات، ساهمت الحركة الديمقراطية الآشورية بكل ثقلها لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المعنية وتلطيف الأجواء على الصعيدين الحكومي والنيابي والعمل الجاد لتحقيق العدالة والتوازن في التشكيلات الرئاسية والحكومية والنيابية وتجنب الانحياز لأي فريق على حساب فريق آخر والسعي بكل الوسائل السياسية والدبلوماسية لإزالة العقبات وحل المشاكل التي تعترض المسيرة السياسية ولتمكين حكومة الوحدة الوطنية من أداء مهامها على أكمل وجه.

وعلى هذا الصعيد لم يتردد سكرتير وأعضاء المكتب السياسي خلال السنوات الأربع الماضية من القيام بالعديد من الخطوات الايجابية والاتصالات والزيارات لرجالات الدولة في المواقع الرئاسية والحكومية والبرلمانية وكذلك مع القيادات والزعامات الحزبية على اختلاف ألوان أعلامها للتشاور وتبادل الآراء والاستماع للمواقف حول مصير ومستقبل العراق وشعبه وتركيبة نظامه السياسي.. فقد أكدت قيادة الحركة خلال جميع لقاءاتها على أهمية إرساء النهج الديمقراطي وتحقيق العدالة والمساواة كعلاج وحيد للحياة السياسية وتوطيد الأمن والإستقرار ونبذ الفرقة والفتنة التي تهدد استمرارية تماسك نسيج المجتمع العراقي، كما كشفت الحركة ضرورة توحيد الصف السياسي وكل ما من شأنه ان يضمن وحدة العراق واستقلاله وسيادته.

ومن خلال المواقع الرسمية العليا التي أنيطت مسؤوليتها الى الحركة لم يغفل ممثليها على المستويين التشريعي والتنفيذي من المشاركة الفاعلة في الجهود الرامية لاعادة اعمار العراق وإصلاح النظام الاقتصادي والإستجابة لطلبات المواطنين لاستعادة حقوقهم وتوفير وتحسين الخدمات الحيوية لهم كما حرص ممثلو الحركة على حضور جميع الأنشطة التي استهدفت النهوض بواقع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية.

ورغم ان ممثلي الحركة، وبحسب متابعاتنا لمواقفهم، أعربوا في مناسبات عديدة عن قلقهم البالغ لعدم حصول الشعب الكلدوآشوري السرياني على استحقاقاته الوطنية الكاملة وما جرى من تجاوزات واجهاض لها أثناء الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة وصياغة الدستور الجديد، إلا ان ذلك لم يمنعهم من مواصلة واجباتهم ومسؤولياتهم الوطنية لبناء العراق وترصين ركائزه ومد الجسور وتعميق أواصر العلاقات الأخوية مع جميع الفرقاء لانجاح العملية السياسية والديمقراطية.

وتحتفظ الحركة الديمقراطية الآشورية، الممثل الشرعي للشعب الكلدوآشوري السرياني الذي منح أصواته لها، بعلاقات وثيقة مع أغلب الفصائل السياسية العراقية وأبوابها مفتوحة لاستقبال من يرغب بصداقة الحركة والتعاون معها لتعزيز وحدة العراق وتقدمه.

ولعل أخطر ما يواجه العراق اليوم ويهدد وجوده ومستقبله السياسي والديمقراطي هي الأزمة السياسية الراهنة والاخفاقات المتواصلة لتحقيق المصالحة الوطنية التي تتطلع اليها كل مكونات الشعب العراقي. أن الإقتتال الطائفي ودوامة العنف وتفشي الجريمة المنظمة قد عطل الى حد كبير مرافق الحياة الطبيعية في أكثر مفاصلها لا سيما إعادة اعمار البلاد فضلا عن الخسائر البشرية والمادية الهائلة.. ولخطورة استمرار الوضع الراهن على مستقبل جميع العراقيين، استجابت الحركة الديمقراطية الآشورية، انطلاقا من مسؤولياتها الوطنية كحركة سياسية عراقية أصيلة، لدعوات المصالحة الوطنية وشاركت في مؤتمراتها ولقاءاتها وكانت حريصة على تذليل الخلافات والتوصل الى برنامج سياسي بتوافق الآراء يكفل حقوق ومصالح المجتمع العراقي دون تمييز وبشكل متوازن وعادل وضمان فسح المجال أمام الأحزاب والتيارات السياسية للعمل في إطار نظام ديمقراطي يُحترم ويلتزم به جميع الفرقاء.. وفي هذا السياق استجابت رئاسة الحركة لدعوات المصالحة الوطنية وحضرت مؤتمراتها ولقاءاتها وكان حرصها هو حل الخلافات والتوصل الى برنامج سياسي يكفل مصالح مكونات الشعب العراقي وقواه السياسية في إطار نظام ديمقراطي يحترم ويلتزم به الجميع.. وبهذا الصدد حذرت قيادة الحركة من الممارسات التي تخدم المصالح الفئوية والطائفية والشخصية والتي لا تصب في المصالح الوطنية العليا، وانتقدت العمليات المسلحة التي تستهدف المواطنين الأبرياء ونهب الممتلكات العامة والخاصة والإضرار بمؤسسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والخدمية التي هي أصلا ملكا للشعب العراقي كله كما أدانت وبشدة العمليات الاجرامية والارهابية أيا كان مصدرها وأكدت أنه لا يمكن لأي طرف يسلك هذا النهج ان ينجح في القضاء على خصومه ومنافسيه وناشدت الحركة جميع الأطراف الممتقاطعة لوقف التقاطع والجلوس على مائدة الحوار والتفاوض والتحلي بالصبر وإبداء المرونة للتوصل الى حلول توفيقية ترى الحركة انها الحل السليم لكافة المشاكل والأزمات السياسية.

أخيرا يبدو واضحا أن الحركة الديمقراطية الآشورية ترى ان أربع سنوات تقريبا انقضت على إزالة الحكم الاستبدادي في العراق كان يمكن ان تكون كافية للولوج في عهد جديد ينعم فيه العراقيون بالحرية والديمقراطية التي حرموا منها لخمسة عقود، ولكن وللأسف فبسبب مواصلة الإقتتال وتصاعد العمليات الإرهابية وتفشي الجرائم الخطيرة ما نزال لحد الآن بعيدين عن تحقيق الأهداف السامية التي يتطلع اليها المجتمع العراقي وخاصة ما يتعلق بإرساء الأمن والإستقرار وما يزال الأمر يزداد سوءا يوما بعد آخر بدلا من الإقتراب نحو بر السلام، فأعداد الضحايا في ازدياد مضطرد ومخيف وأعداد المهاجرين الى الخارج والنازحين داخليا بات يثير القلق على الصعيدين الوطني والاقليمي وينذر بمخاوف تقسيم العراق على أسس عرقية وطائفية في حالة استمرارها كما ان التطهير العرقي والديني والطائفي يقود بلا شك الى تفكيك وحدة النسيج الاجتماعي للشعب العراقي وهذا ما لا يحمد عقباه وعلى جميع القوى السياسية ان تدرك خطورة ذلك وتوقف عمليات التهجير القسري.

ان الحركة الديمقراطية الآشورية وهي حركة عراقية أصيلة نشأت وترعرعت في العراق حريصة كل الحرص على التحرك بكل قدراتها لضمان وحدة وسلامة العراق وشعبه وتدعو جميع الأطراف الى بحث افضل السبل لتحقيق المصالحة الوطنية وتجاوز الخلافات وهي ترى ان تقديم القوى السياسية كافة الدعم الكامل لإنجاح تطبيق الخطة الأمنية لاستعادة الحياة الطبيعية واجب وطني يستهدف الحد من استمرار الانفلات الأمني ولكل مظاهر التسلح المدني والحزبي والتي سيعود فائدتها ليس على الشعب العراقي فحسب، بل وعلى سائر دول المنطقة وما نأمله هو الاستجابة السلمية للميليشيات والجماعات المسلحة للدعوات الهادفة الى نزع السلاح وإرساء سلطة الدولة على اقليمها وتجنب كل ما من شأنه إراقة المزيد من الدماء آخذين بنظر الاعتبار ان الشعب العراقي قد أجهدته الأحداث الدامية والحروب المتواصلة ومن حقه ان ينعم بالإستقرار والحياة الكريمة القائمة على احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية لجميع أبنائه ودون أي تمييز التي هي بمثابة الأساس المتين لإقرار الأمن والإستقرار والتقدم في العراق.